

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف الإسلامية د. رشيد درغال جامعة باتنة

الملخص:

يكتسي موضوع اتخاذ القرار الاستثماري أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، فهو القلب النابض لإدارة المصارف والمؤسسات، لأنه يمثل الشراع الذي يوجه مسارات استخدام الأموال عند ركوب مخاطر الاستثمار، كما أن دراسات الجدوى الاقتصادية هي محطة ارتكاز لهندسة وبناء القرار الاستثماري في المصارف الإسلامية، الذي ينبغي أن يراعى في اتخاذه جملة من الضوابط والمعايير، لأنه من أصعب القرارات في العصر الراهن الذي يشهد تغيرات وتطورات سريعة غير مسبقة، تجعل من الفرص الاستثمارية المتاحة مخوفة بمخاطر جمّة وعالية ومحاطة باحتمالية الخسارة والإخفاق في تحقيق العوائد المالية المتوقعة وبلوغ الأهداف المرسومة.

Abstract:

Investment decision in Islamic banks

Is of the subject of investment decision of great importance in economic activity, it is the beating heart of the management of banks and institutions, because it is a sail that directs tracks the use of funds when riding investment risk, and the economic feasibility studies are the fulcrum plant engineering and construction investment decision in Islamic banks, which should be take into account taken a number of guidelines and standards, because it is the most difficult decisions in the current era of changes fast and developments is unprecedented, make available investment opportunities are fraught with serious and high and surrounded by the dangers of the probability of loss and failure to achieve the expected financial returns and the attainment of the objectives set.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

تمهيد

يزخر الاقتصاد الإسلامي بمؤسسات مالية فاعلة اقتصاديا ومؤثرة اجتماعيا على غرار الزكاة والحسبة والوقف والتأمين التكافلي والمصارف الإسلامية. هذه الأخيرة تصنف كأعظم إنجاز حققه الاقتصاد الإسلامي إلى حد الآن، لأنه النموذج الذي أثبت وجوده في خارطة المنظومة المصرفية العالمية وأصبح منافسا شرسا وغريما قويا للبنوك التقليدية ذات العراقة والباع الطويل في حرفة الصرافة والتمويل والائتمان. والمعروف أن القطاع البنكي يكتسي أهمية بالغة في البنيان الاقتصادي العالمي باعتباره وسيطا ماليا بين فئتي العجز والفائض المالي، فهو أداة ربط واتصال بين عمليتي الادخار والاستثمار، وهو المسئول عن تنمية المال وتدويره وتفتيته في الحقول الاستثمارية التنموية.

زيادة على أن البنوك تمثل عصب النشاط الاقتصادي عالميا إذ لا يمكن تصور قيام اقتصاد عصري دون بنوك لأنها المتحكم في مساراته وتوجهاته.

ولما كانت البنوك التقليدية تستثمر مواردها (أموال الغير) أساسا في الإقراض الربوي وتجني عوائد مالية ضخمة تدرها عملية اشتقاق النقود، فإن المصارف الإسلامية ملزمة باستثمار الأموال - لأن تنميتها ضرورة شرعية - وفق أسس وصيغ مستقاة من معين الشريعة الغراء، أين يتركز معظمها على عنصر المخاطرة المتجسد في القاعدة الفقهية الجلييلة "الغنم بالغرم والخراج بالضمان" التي هي أساس ومنطلق عمل الصيرفة الإسلامية ومصدر استحقاقها للأرباح وتكبتها للخسائر في آن معاً، لذلك يتعين عليها البحث عن الوسائل والسبل للتقليل من درجة المخاطر أو التحوط منها عند اتخاذ القرار التمويلي أو الاستثماري الذي ينبغي أن يحتكم إلى العديد من الضوابط والمعايير.

الإشكالية: ما مدى مساهمة اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف الإسلامية

في تدنية المخاطر وتحقيق الأرباح ودعم جهود التنمية؟

ولالإجابة عن هذا التساؤل ينبغي دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم المصارف الإسلامية وأهميتها الاقتصادية.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

المبحث الثاني: مفهوم القرار الاستثماري وخصائصه وأنواعه ومعايير اتخاذه.

المبحث الثالث: تقييم وانتقاء المشاريع الاستثمارية في المصارف الإسلامية.

المبحث الرابع: معايير اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: مفهوم المصارف الإسلامية وأهميتها الاقتصادية

يتم التطرق إلى مفهوم المصارف الإسلامية وأهميتها الاقتصادية ودورها الاستثماري من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية لغة واصطلاحاً:

الفرع الأول: التعريف اللغوي للمصرف.

المصرف كلمة محدثة جمعها مصارف، بكسر الراء، وهو في اللغة: تغير الشيء من حالة إلى حالة أو إبداله بغيره¹ وتُطلق هذه الكلمة على المؤسسات التي تخصص في عمليتي إقراض واقتراض النقود، لأنَّ أغلب هذه العمليات لا تتم مباشرة بين صاحب النقود والراغب في استخدامها، بل عن طريق المصارف.²

كما تعني المؤسسة المالية التي تتعامل في الائتمان.

وتقابل كلمة "مصرف" في اللغة العربية كلمة "بنك" في اللغة الأوروبية المشتقة من الكلمة الإيطالية بانكو "Banco" ومعناها منضدة أو طاولة.

والواقع أنه لا يوجد فرق جوهري بين كلمة "مصرف" وكلمة "بنك" رغم أن البعض يرى أن كلمة "بنك" أشمل من كلمة "مصرف" وذلك لأن الثانية قاصرة على الصرف وكلمة

¹ - الفيروز آبادي، القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، القاهرة: ج3، ص: 161.

² - الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة: ط1972، ص: 1786.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

بنك تشمل ما يقوم من عمليات ومعاملات جرى العرف على انصراف الذهن إليه حال ذكرها.³

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للمصرف: "

وردت تعريفات عديدة للمصرف وإن اختلفت لفظاً فهي متفقة معني، تدور في مجملها حول مفهوم واحد معناه، أن النظام المصرفي الإسلامي هو النظام الذي تتفق فيه الأعمال المصرفية وتتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يتم فيه التعامل وفق آلية الفائدة أخذاً وعطاءً .

كما أن التعريف الشائع للمصرف الإسلامي هو أنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالربا (الفائدة) أخذاً وعطاءً، فالمصرف الإسلامي يتلقى ودائع نقدية، دون التزام أو تعهد من أي شكل بإعطاء فوائد للمودعين، كما أنه يعمل على توظيف أو استخدام هذه الودائع (الموارد المالية) بطرق شرعية دون الالتجاء إلى نظام الفائدة.

والملاحظ على هذا التعريف أنه يضع فرقاً واضحاً ومحدداً بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، إلا أنه يَنْصَبُ على ركن واحدٍ يكمن في عدم التعامل بالفائدة، هذا الركن يُعتبر شرطاً ضرورياً لقيام مصرف إسلامي، غير أنه ليس شرطاً كافياً، بل يعد عنصر المخاطرة هو المحدد لأساس لفلسفة وعمل المصرف الإسلامي، كما أنه الفرق الجوهرية الذي يميزه عن نظيره التقليدي.

³ - محمود عبد الكريم إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان: ط1، 1، 2001، ص:13

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

وعليه فإنَّ جوهر المصرف الإسلامي هو: تحريم الربا وتوحيُّ الربح بقيام المصرف بدور الوساطة بين رأس المال والعمل، وذلك وفقاً لمبدأ المشاركة والمضاربة والمراجعة... الذي يعتبر الأساس الذي يقوم عليه النشاط الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي، وبعبارة أدق يكمن جوهر عمل المصرف الإسلامي في الانتقال من صفة الوسيط المالي إلى الوسيط الاستثماري التنموي.

وتجدر الإشارة إلى أن جل التعريفات ركزت على نقاط محددة أهمها:

- أ- أن المصارف الإسلامية جزء من نظام إسلامي عام وكامل، حيث تلتزم بتعاليم الإسلام وتجسد مبادئ الاقتصاد الإسلامي.
- ب- إنها تقوم بالوظائف والأنشطة التي تتفق مع نصوص الشريعة الإسلامية.
- ج- إنها تطبق الصيغ الخاصة بها في مجالي تعبئة وتوظيف الموارد المالية.
- د- إنها تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار.

ومن الملاحظ على الكثير من تعريفات البنوك الإسلامية أنها تفتقد إلى الدقة في التعبير نظراً لتغليب الجانب الديني أو العقائدي على الجانب الاقتصادي وهي مشبعة بشحنات انفعالية ومرد ذلك، عائد إلى أن هذه التعريفات صادرة من جهة، عن مصادر ينقص أغلبها من التكوين الاقتصادي وإلى الباع في مجال الصيرفة والمال، وإلى تزامن هذه التعريفات من جهة أخرى مع البدايات الأولى لأعمال المصارف الإسلامية وما صاحب تلك الفترة من تشجيع وآمال، في ظل غياب التنظير الكافي وعدم اتضاح الرؤية، حيث يمكن القول بأن الممارسة الميدانية والفعلية سبقت المرحلة النظرية.

المطلب الثاني: أهمية المصارف الإسلامية في الاقتصاد.

تبرز أهمية المصارف الإسلامية بالأساس الأول في أنها ضرب جديد من التعامل المصرفي لم يكن معروفاً قبل ذلك في الخارطة المصرفية التقليدية، حيث عمدت الصيرفة الإسلامية منذ نشأتها وحتى الآن إلى استحداث أسس جديدة للتعامل مع العملاء، تمثلت في الانتقال من مفهوم الوساطة المالية المنتهج في التعامل التقليدي والقائم على مبدأ علاقة المديونية (الدائن/المدين) وتقديم التمويل دون الاشتراك في العمل، إلى مفهوم الوساطة

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

الاستثمارية التنموية القائم على أساس الشراكة أو الاشتراك في المخاطرة، كما أوجدت البنوك الإسلامية صيغا وآليات استثمارية إسلامية تتلاءم مع كافة القطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة، تجارة، خدمات).

وإجمالا تكمن أهمية المصارف الإسلامية فيما يلي:

أولاً/ تلبية رغبات أفراد المجتمع الإسلامي في إيجاد فضاء للتعامل المصرفي الشرعي، خاليا من شبهة الربا والمحظورات الشرعية.

ثانياً/ إحياء فقه المعاملات الإسلامية وتطبيقه في مختلف الأنشطة المصرفية.

ثالثاً/ إبراز أسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي - من خلال التواجد الميداني وإثبات الذات في الساحة المصرفية العالمية- مما يدعم ويؤكد إمكانية تطبيق أصول الاقتصاد الإسلامي في كافة الجوانب الاقتصادية الأخرى كالبورصات مثلا، والمضي قدما في مهمة الفكك التدريجي من التبعية الاقتصادية والمصرفية للدول الغربية.

رابعاً/ تطهير المعاملات المصرفية من الربا ومحاولة القضاء التدريجي على الاحتكار الذي تفرضه أغلب الشركات المساهمة وتخليص المجتمع من آثارها السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

خامساً/ إرساء أسس العدل في المعاملات من خلال التأصيل لقاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان ولهذا عمت المصلحة الاجتماعية لدى أكبر عدد من أفراد المجتمع وازداد النشاط الاقتصادي حركية لأن التوجه أصبح صوب الاستثمارات في المجالات المحدية.⁴

سادساً/ إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض اقتصاديات الدول الإسلامية، ومن ثم تحقيق الأهداف المرسومة في استراتيجيتها.

المطلب الثالث: الهدف الاستثماري للمصارف الإسلامية:

⁴ - عمر المترك، الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية، العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض: ط1، 1418هـ. ص ص: 437-438.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

يستحيل تحقيق التنمية الاقتصادية دون استثمار، لأنَّ علاقة الاستثمار بالتنمية هي علاقة عضوية، الأمر الذي يقتضي البحث في ماهية الاستثمار -بشكل عام- في الاقتصادين الوضعي والإسلامي، ومن ثمَّ بحث الهدف الاستثماري للمصارف الإسلامية.

أولاً/ تعريف الاستثمار في الاشتقاق اللغوي:

هو مصدر لفعل استثمر يستثمر استثماراً، وهو مشتق من ثمر، والثاء والميم والراء أصل واحد يدل على شيء يتولّد من شيء، ثمَّ يحمل على غيره استعارة.⁵ ومن جملة الدلالات اللغوية:

أ- حمل الشجر، و واحده ثمرة، والجمع ثمار وثمرات، وجمع الجمع ثمّر.
قال الله تعالى: (وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم)⁶

وقوله أيضاً: (انظروا إلى ثمره إذا أنمّر)⁷

ب- النماء والزيادة والكثرة، يقال: ثمّر ماله، أي: نمّاه، وأثمر الرجل، أي: كثر ماله، وثمر الله مالك: أي كثره.⁸

كما يطلق الثمر أيضا على أصناف وأنواع المال كالذهب والفضة.

ثانيا/ مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الوضعي: في الواقع هناك تعريفات عديدة

للاستثمار في الاقتصاد الوضعي، تكاد تكون متفقة على معانٍ متقاربة له ومنها ما يلي:
أ- "التنازل والتخلي عن السيولة التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية".⁹

⁵ - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت: 1979، ج1، ص: 388.

⁶ - سورة البقرة، الآية: 22.

⁷ - سورة الأنعام، الآية: 99.

⁸ - الفيروز آبادي، مرجع سابق، ص: 359.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

ب- "توظيف للنقود لأي أجل في أي أصل أو حق ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته، سواء بأرباح دورية أو زيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية".¹⁰

والملاحظ على جل تعريفات الاقتصاد الوضعي للاستثمار أنها متفقة على اعتبار الزيادة والنماء أصلاً وغاية لعملية الاستثمار، وإنّ هناك تركيزاً على ما تقول إليه العملية الاستثمارية أي: ثمارها، كما أن الهدف من الاستثمار هو السعي للحصول على تدفقات مالية مستقبلية.

وما يؤخذ على هذه التعريفات هو إسقاطها أو إغفالها لدور القيم والأخلاق في توجيهه وضبط وترشيد الاستثمار، نظراً لما للقيم من دور هام ورئيس في العملية الاستثمارية. فالاستثمار - باعتباره حركة - لا بد له من قيم توجهه وضوابط تحكمه وتراقب مساره، ومرد هذا التجاهل والإغفال يعود لعلمانية الاقتصاد الوضعي (رأسمالي واشتراكي) الذي يتم فيه فصل القيم والأخلاق عن الاقتصاد، على خلاف ما هو عليه الحال في الاقتصاد الإسلامي، كما هو واضح في التعريف التالي:

ثالثاً: تعريف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي:

أ- هو "نشاط إنساني إيجابي مستمد من الشريعة الإسلامية، يؤدي إلى تحقيق وتدعيم أهداف الاقتصاد الإسلامي، من خلال الأولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الدول الإسلامية".¹¹

ب- "هو عبارة عن استخدام الأموال للحصول على الأرباح، أي الوصول إلى أصول رأسمالية جديدة، يوجه فيها الفرد مدخراته، ويكُون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها مصالح اجتماعية للمجتمع".¹²

⁹ - رمضان زياد، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل، عمان: ط1، 1998، ص:13

¹⁰ - سيد الهواري، الاستثمار، الموسوعة العلمية والعملية لبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر: 1982 ج6، ص:13.

¹¹ - المرجع السابق، ص: 11.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

إن ما يلاحظ على تعريف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، أنه لا يتخذ من معيار الزيادة والنماء أصلاً وهدفاً للعملية الاستثمارية، ولا ينصرف تركيزه إلى ثمار المشروع الاستثماري كما هو الشأن في المصارف التقليدية، وإنما يُعبّر بوضوح وبصراحة وباشتراط على ضرورة توجيه الاستثمار صوب المجالات المشروعة (التي لا تتعارض مع نصوص الشريعة الإسلامية) وتَوَخَّى العائد المادي وخدمة المجتمع منها، وبهذا يفترق الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي عن الوضعي في:

اقتران الاقتصاد الإسلامي بالأخلاق الإسلامية، ومراعاته لمبدأ الأولويات، بمعنى أنَّ الاستثمار يتم وفقاً لضوابط الاقتصاد الإسلامي، وكأنَّه يريد توجيه رسالة ضمنية مفادها أنَّ يتم الاستثمار وفقاً لمفهوم الاستخلاف في المال، بينما لا يكثرث المفهوم الوضعي بالمجال الاستثماري (بمجال مشروع أو مجال محظور) ولا بما يُخلِّفه من آثار قد تكون سلبية ومُضِرَّة للمجتمع، ويركز كلَّ التركيز على جانب أوحد يتمثل في تحقيق أكبر عائد مادي ممكن. والراجح هو المفهوم الاقتصادي الإسلامي للاستثمار الحقيقي كونه يُخَلِّف - في أغلب الأوقات - إضافات إنتاجية جديدة.

كما أنه يقيد بضابطين:

الأول/ عدم تعارض الاستثمار مع النصوص الشرعية، حيث لا مجال لانصراف الاستثمار - تحت أي ظرف من الظروف - إلى مجالات أو أنشطة محظورة ومحرمة شرعاً، كالخمر، وأدوات اللهو، والأفلام المخلة والمخادشة للحياء... وغيرها.

والثاني: ألا يكون الهدف المرجو والمتنظر من الاستثمار هو تحقيق النفع المادي للشخص المستثمر فقط، بل لا بد أن يتعدى ذلك إلى المنفعة العامة عن طريق الاستثمار فيما يساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

رابعاً: الهدف الاستثماري للمصارف الإسلامية:

¹² - شوقي عبد الساهي، المال وطرق استثماره في الإسلام، مطبعة الجيش، القاهرة: ط2، 1984، ص:

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

قبل الشروع في العمليات الاستثمارية يتعين على المصارف الإسلامية أن تختار المجالات وفق سلم الأولويات ومراعاة ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ثم رصد الأموال اللازمة لذلك - إضافة إلى مواردها الذاتية - من خلال تجميعها من مواطن الفائض المالي. معتمدة في ذلك على نشر وتنمية الوعي الادخاري في أوساط المجتمع والحث على ضرورة ترشيد (تهذيب) السلوك الإنفاقي، مما يُكسِّبها من استقطاب رؤوس أموال ضخمة واستثمارها في المجالات الاقتصادية المتعددة، بالشكل الذي يساهم في بناء قاعدة اقتصادية وطنية متينة وسليمة وفقاً للصيغ الاستثمارية الإسلامية المتاحة، ومحاولة ابتكار واستحداث أساليب استثمارية جديدة، تتوافق مع النصوص الشرعية وتتماشى مع التغير الذي يطرأ على الساحة المصرفية العالمية.

كما ينبغي على المصارف الإسلامية التركيز أساساً في توظيفاتها التمويلية على الاستثمار المتوسط والطويل المدى، الذي يُتيح لها إنشاء مشروعات اقتصادية مختلفة تدر عليها وعلى الاقتصاد القومي عوائد مشجعة.

ومن هنا يتجلى بأن الاستثمار وال مداومة عليه هو جزء من رسالة الصيرفة الإسلامية وإحدى واجباتها، لأنه تكليف مفروض عليها من واجب الاستخلاف في الأموال المودعة لديها، وفي واجب الأمانة أو الثقة الموضوعة فيها، كما يجب أن يتم التوظيف الاستثماري في إطار المسؤولية الاجتماعية التي يحرص عليها المصرف الإسلامي اتجاه المجتمع الذي ينشط به، بمعنى انه لا يلج أي استثمار تنجم عنه أضرار بأفراد المجتمع أو أن تكون له آثاراً سلبية على البيئة، كما يتحتم عليه إيلاء العناية القصوى وإعطاء الأولوية المطلقة للمجالات الاستثمارية التي يحتاج إليها المجتمع، والتي تساهم بالتوازي في إيجاد الحلول للمشكلات التي يعاني منها مثل ثلوث التخلف "الفقر والجهل والمرض" والبطالة وانخفاض مستوى الدخل.

واستناداً إلى ما سبق يمكن تلخيص الأهداف الاستثمارية للمصارف الإسلامية فيما يلي:

أ/ تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي بهدف رفع مستوى الدخل وتحقيق

الرخاء والرفاه للمجتمع الإسلامي.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

ب/ العمل على تكثيف الاستثمارات وتنويعها لتشمل مختلف القطاعات والفعاليات الاقتصادية، إمّا بالاستثمار المباشر الذي يؤدي إلى إنشاء شركات جديدة، أو بالمشاركة في مشروعات قائمة.

ج/ تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات، وتحقيق مستوى توظيفي تشغيلي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع، والمساهمة في تخفيض معدلات البطالة، عن طريق إيجاد مناصب شغل جديدة متأتية من فتح المشروعات وتنفيذ الاستثمارات.

د/ توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة (خدمات نظم الإنتاج، التسويق) ودراسة الجدوى الاقتصادية.

هـ/ تحقيق أقصى درجات أو مستويات العدالة أثناء توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار، حيث يُؤوَّى كل عامل (عنصر) إنتاجي مشترك في العملية الإنتاجية (الاستثمارية) بالعائد المجزي الحقيقي المستحق فعلاً، مما يجعل أصحاب عوامل الإنتاج يحرصون كل الحرص على تعظيم الناتج (الربح) للحصول على حجم أكبر من الربح في إطار النصيب المتفق عليه ابتداءً.¹³

و/- تطبيق الأسعار التوازنية العادلة، وذلك من خلال تحقيق مستوى مناسب من استقرار أسعار السلع والخدمات المطروحة للتداول في الأسواق، بما يتناسب مع مستويات دخول الأفراد، وبالتالي المساهمة في القضاء على أهم صور وأشكال الاحتكار والاستغلال التي تؤدي إلى نهب أموال الفقراء عن طريق فرض سياسة سعرية غير عادلة.

يتضح مما تقدم بأنّ الاستثمار في المصارف الإسلامية يُعدُّ بمثابة الدم في الشريان وهو إحدى الدعائم التي تقوم عليها، وأنّ الانحراف عن السبيل الاستثماري يُفْرِغ المصرف الإسلامي من محتواه وأمن معناه، ويهدم الأساس الذي قام لأجله، لأنّ الاستثمار هو الخيار الحتمي أو البديل الشرعي للتعامل الربوي، وهو العلاج أو الإصلاح للخلل الناشئ عن عمليتي الإقراض والاقتراض اللتين تقوم بهما المصارف التقليدية (الربوية).

¹³ - أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة: ط1،

1999، ص: 130.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

لذا فالمصارف الإسلامية مطالبة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى - بالبحث عن فرص الاستثمار والذهاب إليها، تدرسها وتمحصها وتستثمر الأموال فيها بما يخدم مصلحتها ومصلحة مُودِعِيها (أصحاب الودائع الاستثمارية) وخدمة مجتمعها في الوقت ذاته، وإلا اندثرت الآمال المعقودة عليها وأصبحت مجرد طموحات نظرية موثقة في نظمها ستؤدي بها إلى الإفلاس أو الانهيار الحتمي.

المبحث الثاني: مفهوم القرار الاستثماري وخصائصه وأنواعه ومعايير اتخاذه.

يعد القرار الاستثماري من أصعب وأخطر القرارات التي تتخذها المصارف الإسلامية لأنه متعلق بوجهة استخدام الموارد المالية، ولكونه يتجسد في تنبؤات مرتبطة بنشاط مستقبلي يتوخى منه تحقيق عوائد مجزية. غير أن هذه العملية غالباً ما تكون مخفوفة بجملة من المخاطر أو احتمال وقوع أحداث غير متوقعة وغير مأمولة.

المطلب الأول: مفهوم القرار الاستثماري:

تأسيساً على ما تقدم يتطلب اتخاذ القرار الاستثماري الأنسب والأصوب في الصيرفة الإسلامية لارتداد المشروعات الاستثمارية المتاحة، تجميع وتوفير كم كاف من المعلومات والبيانات وإعداد الدراسات الأولية للجدوى الاقتصادية للمشروع، قبل الانتقال إلى دراسة وتمحيص الجدوى التفصيلية.¹⁴

وينصرف معنى القرار الاستثماري إلى عملية الاختيار والمفاضلة بين المتاح من البدائل والتضحية بما يعرف في الأدب الاقتصادي بتكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة.

وإجمالاً يمكن تعريف القرار الاستثماري بأنه: (القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يدر أكبر عائد من بين بدلين فأكثر، والمبني على جملة من دراسات

¹⁴ - الغالي إبراهيم، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن: ط1، 2001، ص: 18.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

الجدوى سابقة لعملية الاختيار، وتمر بالعديد من المراحل تكمل بانتقاء هذا البديل للتنفيذ، في إطار منهجي معين وفقا لطبيعة وأهداف المشروع الاستثماري).¹⁵

المطلب الثاني: خصائص وأنواع القرارات الاستثمارية.

تتنوع القرارات الاستثمارية وتختلف باختلاف النشاط المرغوب ارتياده، كما سيبتين

أدناه:

الفرع الأول: خصائص القرارات الاستثمارية.

تتميز القرارات الاستثمارية بعدة سمات، أبرزها ما يلي:

أ/ يعتبر القرار الاستثماري قرارا استراتيجيا ومصيريا، لذلك فهو بحاجة إلى رؤية مستقبلية ثاقبة ومتبصرة.

ب/ تترتب عن القرار الاستثماري تكاليف (أعباء) ثابتة ومستغرقة ومن الصعب تعديلها أو العدول عنها.

ج/ لا يتسم القرار الاستثماري بالتركرار، لأن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى، لا يتم إعدادها إلا على فترات زمنية ممتدة ومتباعدة.

د/ يختص القرار الاستثماري بنشاط مستقبلي للمؤسسة الاقتصادية، وبالتالي فهو على صلة دائمة ووثيقة بمستوى معين من المخاطرة.

هـ/ يحاط القرار الاستثماري بسياج من المشكلات والعقبات والظروف، التي ينبغي إزالتها وتخطيها مثل: ظروف عدم التأكد (عدم اليقين) والتغير في قيمة النقود (التضخم) ومشكلات عدم قابلية المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل مع معطياتها وإفرازاتها.¹⁶

الفرع الثاني: أنواع القرارات الاستثمارية:

¹⁵ - عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية: ط1 2003، ص: 13.

¹⁶ - المرجع السابق، ص: 39.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

قبل التطرق إلى أنواع القرارات الاستثمارية ينبغي الإشارة- بصورة مختصرة- إلى أنواع القرارات بصفة عامة ومجردة، وهي تنحصر في ثلاثة أصناف هي:

أ/القرارات الاستراتيجية : التي تعد من القرارات المعقدة لارتباطها بعمليات الإنتاج والتسويق والمالية... والتي تخضع لعدة متغيرات ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، وتتميز بعدم التأكد وطول الأمد، كما أنها تستند في العادة إلى الحدس والخبرة والتجربة والاستعانة بتقنيات الحاسوب لوضع الاحتمالات الممكنة.

ب/ القرارات الإدارية: التي تختص بترتيب وتنظيم النشاطات وإيجاد التوليفة المناسبة بينها، من خلال الربط والتنسيق فيما بينها، ومنها ما يكون قريبا من القرارات الاستراتيجية ومنها ما يخضع للتكرار الذي يمكن إعادة هيكلته.

ج/ القرارات العادية: هي قرارات روتينية، سهلة الهيكلة، متعلقة بتنفيذ النشاطات والعمليات.

أما عن أنواع القرارات الاستثمارية: فيمكن اختصارها فيما يلي:

أ/ قرارات تحديد أولويات الاستثمار.

ب/ قرارات قبول أو رفض ارتياد المشروع.

ج/ قرارات الاستثمار المانعة تبادليا.

د/ قرارات استثمارية في ظروف المخاطرة والتأكد وعدمه (التأكد).

هـ/ قرارات استثمارية متخذة على أساس التحليلين الوصفي والكمي.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري.

لا شك أن هناك عدة عوامل مؤثرة في صنع قرار الاستثمار في المصارف الإسلامية،

منها:

أ/ طبيعة ونوعية الاستثمار الملائم لاستراتيجية المصرف، لتحقيق معدل النمو

المرغوب.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

ب/ حجم الموارد المالية الكفيلة بتغطية فاتورة تنفيذ المشروع، ومصادر التمويل (المشاركة والمضاربة) بهدف زيادة هامش الربحية.

ج/ صعوبة التنبؤ بمقدار العائد المحتمل تحقيقه، ومدى تغطيته للالتزامات المالية الناجمة عن ارتياد المشروع وتنفيذه.

هـ/ دراسة درجة أو مستوى الخطر الذي تتعرض له التدفقات النقدية مستقبلاً، ومدى تأثيرها على عنصر السيولة، وكذا طبيعة هذه المخاطر (داخلية وخارجية) ومدى ارتباط المشروع محل التفكير بالمشروعات الأخرى القائمة للمصرف الإسلامي.

و/ الإمام بالبيئة الاقتصادية للمشروع المقترح، وإيضاح طريقة التعامل مع عناصر البيئة من حيث المنافسة والقدرة الإنتاجية ودرجة التأثير في السوق وطبيعة العملاء والأذواق ومستوى المعيشة ومستوى التطور التكنولوجي.¹⁷

المبحث الثالث: تقييم وانتقاء المشاريع الاستثمارية في المصارف الإسلامية.

يعد الاستثمار القلب النابض والمجال الأهم لطبيعة عمل المصارف الإسلامية، لتحقيق الربحية وضمان البقاء في المنافسة والتأثير في السوق والمساهمة في دعم جهود التنمية، لذلك ينبغي عليها البحث عن الفرص الاستثمارية وإعداد الدراسات في عمليتي التقييم والانتقاء أو المفاضلة قبل تصميم قرار الارتياح والتنفيذ للاستثمار.

المطلب الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية في المصارف الإسلامية:

تعرف دراسة الجدوى عموماً بأنها: مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة للوقوف على مدى صلاحية المشروع الاستثماري من جوانب متعددة "قانونية، تسويقية،

¹⁷ - دريد كمال آل شايب، مقدمة في الإدارة والمالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن: ط1، 2007 ص ص: 275-276.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

مالية، اجتماعية وبيئية... " لتحقيق أهداف محددة، والتي تمكّن في الأخير من اتخاذ قرار ارتياد المشروع من عدمه، أي: قبول المشروع أو رفضه.¹⁸

والمستوحى من هذا التعريف أن دراسة الجدوى هي إجراء وإعداد سلسلة اختبارات وتقديرات على مدى صلاحية المشروع الاستثماري طيلة العمر الافتراضي (المقدّر) لإنجازه في ضوء تقدير وتوقع الأعباء المالية والانعكاسات الجانبية والعوائد المرتقبة.

وفي هذا الإطار تولى إدارة المصارف الإسلامية عناية فائقة لموضوع الاستثمار باعتباره المجال المحقق للأرباح والمترجم والمجسد لفلسفتها على أرض الواقع، لذلك تخصص فريقاً من خبراء المال والاقتصاد والتسويق والشريعة لدراسة الجدوى بشأن الفرص الاستثمارية المتاحة أو المقترحة.

وتأتي مرحلة المصفاة الأخلاقية ومراعاة سلامة إدراج المعايير الشرعية على رأس بنود أو مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية، فإذا خلص التأكد من عدم تعارض المشروع في كل جوانبه ومراحله مع النصوص الشرعية، شُرع بعد ذلك في إعداد الدراسات التحليلية والفنية والتسويقية والمحاسبية... اعتماداً على أحدث الطرق والأساليب العلمية في هذا المجال.

المطلب الثاني: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في المصارف الإسلامية.

يمكن بيان أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في الصيرفة الإسلامية في النقاط التالية:

أ/ القيادة والإرشاد إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية، لضمان التخصيص الكفؤ والاستغلال العقلاني للموارد المالية.

ب/ إعطاء تصور أو سيناريو مبدئي على مدى قدرة المشروع على تحمل مخاطر التغيرات التي قد تطرأ، ومدى تأثير ذلك على مسار المشروع، وذلك من خلال استخدام تحليلات الحساسية المتعلقة بالعوائد والتدفقات النقدية (إيرادات وتكاليف) وتذبذب أسعار البيع والطاقة والصرف... وغيرها.

18- عاطف جابر عبد الرحيم، دراسات الجدوى الاقتصادية (التأصيل العلمي والتطبيق العملي) الدار الجامعية، الإسكندرية: ط1، 2003، ص:2.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

ج/ اعتماد دراسة الجدوى كقاعدة معتمدة للمعلومات الأساسية لتقويم كفاءة أداء المشروع خلال مراحل التشغيل الإنتاجي الفعلي، ليتبين مدى تطابق الربحية بالمؤشرات المعتمدة مع هامش الربح المحتمل أو المتوقع في دراسات سنوات الأساس السابقة أو تجاوزتها، ومنه يكشف التحليل مدى نجاعة المشروع ودقة النتائج التي تضمنتها الدراسات المذكورة.¹⁹

تأسيساً على ما تقدم فإن المصارف الإسلامية لا تتخذ قرارات التمويل بالمضاربة أو بالمشاركة إلا من خلال دراسات الجدوى للوقوف على الجدارة الائتمانية للعملاء ، التي يمكن جعل معطياتها من أهم الضمانات الكفيلة لاتخاذ القرار من عدمه، كما تساعد هذه الدراسات على تحديد الهيكل الأمثل لتمويل المشروع الذي يفضي إلى تعظيم دالة العائد بأقل التكاليف.

فهي نظرة مستقبلية مُرشدة إلى إمكانية تنفيذ مشروع استثماري يمتد إلى سنوات، لتتجلى الأهمية القصوى لعنصر الزمن الذي ينبغي أن يراعى عند اتخاذ القرار الاستثماري.²⁰

إن دراسة الجدوى المعتمدة في المصارف الإسلامية دراسة شمولية، تستهدف تحقيق التوازن بين الأهداف الخاصة للمستثمر والأهداف المجتمعية (المصلحة العامة) ومحاولة إيجاد توليفة، تفضي إلى تجسيد التكامل بينهما، لذلك فإن دراسة الجدوى تتضمن عنصر التكلفة الاجتماعية التي قد يتحملها المصرف الإسلامي، نتيجة حدوث بعض الآثار (المضاعفات) الجانبية على البيئة أو المحيط.²¹

19- هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن: ط1، 2004 ص: 25.

20- طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن: ط1، 2008، ص: 27.

21- حسن مصطفى هلال، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، جامعة عين شمس، القاهرة: 1992، ص: 21.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

المطلب الثالث: صعوبات إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في المصارف الإسلامية.

تعترض عملية إعداد وإنجاز دراسة الجدوى في المصارف الإسلامية بصورة دقيقة أو على الأقل قريبة من الواقع، جملة من الصعاب والعراقيل، يمكن تحديدها فيما يلي:

أ/ نقص أو غياب بعض المعلومات والبيانات عن المتغيرات المندرجة ضمن محتويات دراسة الجدوى، وصعوبة تقدير البعض من هذه المتغيرات كحجم الطلب والتكاليف...

ب/ ارتفاع تكاليف إنجاز دراسة الجدوى المندرجة ضمن مصروفات التأسيس، وبالأخص في حالات الإقدام على تنفيذ مشروعات استثمارية صغيرة الحجم وضيئة الرأس مال.

ج/ صعوبات فنية ومخاطر عدم التأكد في تقدير بعض المتغيرات، مثل التذبذب المفاجئ في الأسعار والطلب... وغيرهما.

د/ مشكلات انتقاء المعايير الملائمة للدراسة والخاضعة للتقييم، لعد اتسامها بالمعيارية أو النمطية، فهي تختلف باختلاف الهيكل الاقتصادي لكل من الدول المتقدمة والمتخلفة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تحديد وتقييم النتائج والآثار الناجمة عن تنفيذ المشروعات المقترحة وتحييد الأولويات.²²

المبحث الرابع: معايير اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف الإسلامية:

لكي تنجح الصيرفة الإسلامية في اتخاذ القرار الاستثماري المتسم بمواصفات الدقة والنجاعة والرشادة، عليها أن تصمم وفق معايير ضابطة تجعله صائباً إلى أبعد الحدود، لأن الاقتصاد الإسلامي (معين المصارف الإسلامية) يشتمل على العديد من الضوابط والمعايير التي تُعنى بتوجيه سلوكيات المستثمر في مجال تدوير المال وتثمينه وتداوله، لتحقيق مقاصد الشارع الحكيم من مشروعية الاستثمار، ويمكن بيان هذه المعايير فيما يلي:

المطلب الأول: معايير السلامة الشرعية: التي يقصد بها توافق معاملات المصرف الإسلامي إجمالاً، مع النصوص الشرعية، كتحريم الحلية والحُرمة في حمل المعاملات المالية،

²² - طلال الكداوي، مرجع سابق، ص ص: 33-34.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

كاجتناب التعامل بالفائدة المصرفية والوقوع في شبهات الربا وأكل أموال الغير بالباطل، مما يضمن وضع المال في المسار الإسلامي الصحيح، والابتعاد أيضا عن ارتياد مجالات هدر وتبديد الأموال والاستغلال واستئصال الفساد الأخلاقي من البنيان الاقتصادي.

كما يتعين على المصارف الإسلامية الالتزام بضابط مراعاة الأولويات التي رتبها الشارع الحكيم في سلم الضروريات والحاجيات والتحسينيات.

المطلب الثاني: معايير السلامة الاقتصادية: تستند هذه المعايير بالأساس الأول إلى نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية التي تراعي الجوانب الفنية والمالية والإدارية والاقتصادية، والتي يكون التركيز فيها منصبا على:

أ/ معيار تحقيق هامش الربحية.

ب/ معيار التوظيف الكامل لرأس المال.

ج/ معيار التوازن في تمويل المشروعات الاستثمارية.

د/ معيار استهداف الاستثمار لتنمية العنصر البشري.

هـ/ معيار تحقيق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية.

المطلب الثالث: معايير السلامة الاجتماعية: والتي تتقاطع كثيرا مع معايير السلامة الشرعية، كتحريم الربا والاكتناز والاحتكار لما لها من آثار وبيلة على المجتمع، ولكي تؤدي الصيرفة الإسلامية وظيفتها الاجتماعية التي تضمنتها دساتيرها ومنطلقاتها النظرية، ينبغي عليها الإسهام في خدمة المجتمع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك بمراعاة ما يلي:

أ/ التقليل من حدة الفقر وتحسين توزيع الدخول والثروات.

ب/ المساهمة في امتصاص البطالة واستقرار مستويات الأسعار.

ج/ السعي إلى تحقيق الربح في إطار مصلحة المجتمع.

د/ التركيز على ارتياد المشاريع الاستثمارية المحققة للنفع العام.

الخاتمة: خلص البحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج:

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

- 1/ أبانت الدراسة أن الفرق الجوهرية بين عمل المصارف الإسلامية والتقليدية يكمن في استبعاد التعامل الربوي والمخاطرة وفق قاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان.
- 2/ تعتبر ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي منظومة متكاملة تراعي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والروحية ، بما يحقق مفهوم الرفاهية الشاملة.
- 3/ تقوم المصارف الإسلامية بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لاستهداف المردود الاقتصادي بالأساس الأول، باعتبارها مؤسسة تجارية ربحية، غير أنها تبقى مراعية للآثار الاجتماعية للمشاريع المرتادة ومدى تأثيرها على الاقتصاد القومي والبيئة، ومفعلة لمعايير السلامة الشرعية.
- 4/ إن ثمار دراسات الجدوى هي نتاج جهود فريق جماعي متكامل ومتخصص في عدة مجالات (الاقتصاد- القانون- الشريعة...) كما أنه يعد من أهم وأصعب وأخطر القرارات لأنه يشتمل على التزام مالي ولا يمكن العدول عنه، إلا بتكبد خسارة مالية كبيرة.
- 5/ تساعد التقنيات والمعايير الكمية نسبيا في هندسة القرار الاستثماري الصائب والناجح، إلا أن العامل الأساس في العملية برمتها، يبقى سلوك العنصر البشري الذي يتعذر قراءته جيدا وترجمته إلى أرقام معبرة يمكن التعامل معها.
- 6/ تساهم المصارف الإسلامية في دعم جهود التنمية، لأنها تعتمد على الاستثمار العيني الحقيقي، المفضي إلى زيادة الدخل القومي، عكس البنوك التقليدية التي تتاجر في الديون ولا تكثر بمجالات استخدام الائتمان الممنوح.

ثانيا: التوصيات:

- 1/ ينبغي العمل على إيجاد الحلول للصعوبات والمشكلات التي تعترض المصارف الإسلامية في مجال استثمار الأموال، بالإضافة إلى ضرورة تطوير معايير دراسات الجدوى.
- 2/ إيلاء الاهتمام والتركيز على الجوانب النوعية والكيفية في عمليتي تقييم واختيار المشروعات، وعدم الاكتفاء فقط بدراسة الجانب الكمي، للوصول إلى اتخاذ قرار استثماري صائب وناجح.
- 3/ القيام بدراسات الجدوى من منظور الاقتصاد الإسلامي.

اتخاذ القرار الاستثماري في المصارف المالية ----- د. رشيد درغال

4/ ضرورة تكوين إطارات وكفاءات متخصصة في دراسة الجدوى الاقتصادية وعلى
دراية بفقہ المعاملات، لأن المورد البشري هو أهم العوامل المؤثرة في نتائج القرار
الاستثماري.